تجارب ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية
في مجال تطبيق المعايير المهنية والرقابية

أولاً: تجربة ديوان المراقبة العامة في المراجعة الآلية

في ظل التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات وبرامج الحاسب الآلي، ظهرت أدوات وتقنيات التدقيق بواسطة الحاسب الآلي كوسيلة من وسائل التدقيق لما تتصف به من دقة وسرعة ويسر وإمكانية حفظ واسترجاع البيانات والربط والمقارنة واستخراج النتائج وإيجاد الحلول الالكترونية لها وحصرها وتمكين المراجع من النظر بشمولية أكبر وربط البيانات ببعضها وإمكانية تنفيذ الأعمال ومتابعتها من أي مكان وفي أي وقت، وهذه الإمكانات لا تتوفر في المراجعة التقليدية وإن توفرت فإنها قد تستغرق وقت أطول وجهد أكثر، وبداية التحول كانت منذ صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الذي أشار في فقرته الثالثة على سرعة قيام الجهات الحكومية بتبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية وتقديم بياناتها للمراجعة على أقراص مدمجة بدلاً من المستندات الورقية.

وقد مرت تجربة الديوان في مجال المراجعة باستخدام الحاسب الآلي للبيانات المستخرجة من النظم الآلية في الجهات المشمولة برقابته بعدة مراحل هي كما يلي:

١- تأهيل المدققين على أعمال المراجعة باستخدام برنامج (IDEA) وإكسابهم مهارة التدقيق بالحاسب الآلي.
٢- إنشاء وحدات للمراجعة بالحاسب الآلي تقوم بمتابعة تنفيذ مهام المراجعة الآلية.
٣- توجيه خطابات وإرسال مندوبين من الديوان إلى الجهات الحكومية المشمولة برقابته لطلب البيانات الآلية للرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت منسوخة على أقراص (CD).
٤- أسفر استخدام هذا الأسلوب من المراجعة توفير الوقت والجهد ودقة النتائج.

وقد واكب الديوان في هذه التجربة التطورات الحديثة في مرحلة الانتقال من الوسائل اليدوية إلى الوسائل الآلية في نشاط أجهزة الرقابة، وساهم في رفع مستوى الجودة والفعالية في أعمال المراجعة التي يمارسها وبالتالي رفع الإنتاجية في عمليات المراجعة وتفعيل قدراته في اكتشاف الثغرات في الأنظمة الآلية واقتراح وضع الحلول المناسبة لمعالجتها، ولم تكن المراجعة تصيدية بل أثمرت عن جهود تصحيحية وتوجيهية أسهمت في تقديم المساعدة وإعطاء المؤشرات

للجهات الحكومية في إيجاد الحلول بوضع الضوابط وسد الثغرات في الأنظمة الآلية وتحسين أداءها بشكل مستمر.

وديوان المراقبة العامة يتطلع للوصول إلى المراجعة الكاملة لكافة بيانات النظم الآلية المتعلقة بالمصروفات الأخرى كالمشتريات والصيانة وتقديم الخدمات والعقود وتلك المتعلقة بالأعمال التنظيمية كالمستودعات والعهد.

ثانياً: تبني الرقابة البيئية:

يحتل موضوع حماية البيئة حيزاً كبيراً من اهتمام الدول في الوقت الحاضر، وقد أولت دول العالم ومن ضمنها المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً بهذا الجانب باعتباره ركناً أساسياً من أركان التنمية المستدامة، حيث تنفق الدول المتقدمة مبالغ كبيرة للمحافظة على البيئة وترى في ذلك استثماراً طويل الأجل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أنشأت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) مجموعة عمل خاصة للرقابة البيئة وأصدرت تلك المجموعة إرشادات وتوجهات وتوصيات لمساعدة الأجهزة الرقابية العليا على ممارسة رقابتها على البيئة.

وتتضمن الرقابة البيئية شقين أساسيين، الشق الأول هو الرقابة على الإدارة المالية لبرامج الحفاظ على البيئة وهذا الشق يشكل في معظمه تطبيق أساليب الرقابة المالية التقليدية على تلك البرامج، أما الشق الثاني فيمثل الرقابة على اقتصادية وكفاءة وفعالية تلك البرامج في تحقيق أهداف المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

وقد بدأ الديوان فعلاً بتنفيذ الرقابة على البيئة من خلال مهام تدقيق أداء بعض القطاعات ذات العلاقة والتأثير المباشر على البيئة مثل قطاع صناعة البتروكيماويات وقطاع الخدمات البيئة والخدمات الصحية والخدمات الزراعية، حيث أسهمت تقارير الديوان وتوصياته في هذا لمجال في رفع كفاءة التعامل مع البيئة وتحسين وسائل الحفاظ على سلامتها.

رابعاً: **أبرز مبادرات ديوان المراقبة العامة للإسهام في تطوير أداء أجهزة الدولة:**

- مبادرات الديوان لتعزيز التعاون مع الاجهزة المشمولة برقابته.
- تطوير النظام المحاسبي الحكومي.
- تأسيس وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
- إعداد لائحة موحدة للمراجعة ا الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
- إعداد الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
- تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية.
- تطوير بعض الأنظمة واللوائح المالية والحسابية.
- تقييم الإدارة المالية للدولة وللجهات المشمولة برقابة الديوان.
- مساهمة الديوان في الارتقاء بالإدارة المالية في الجهات المشمولة بالرقابة.
- مساهمة الديوان في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة.
- مساهمة الديوان في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

خامساً: **أبرز إسهامات ديوان المراقبة العامة على المستوى الإقليمي والدولي:**

١- المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية ومجالس المديرين واللجان الفنية وفرق العمل في المنظمات الإقليمية والدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وهي على النحو التالي:

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي).
- المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأسوساي).
- المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي).
- دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- استضافة الديوان لبعض الدورات واللقاءات التدريبية.

٣- تبادل الزيارات مع المسئولين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

انتهى،،،